

فوق الطاولة

يونس خلف

الزراعة لا تحتل التقصير!

لا يحتاج تبرير عدم تنفيذ الخطط الإنتاجية الزراعية إلى الكثير من الجهد والتفكير، فما حدث من تداعيات الحرب العالمية الثالثة على سورية أثر بشكل كبير في النشاط الزراعي كما هو الحال بالنسبة لباقي القطاعات الإنتاجية والمؤشرات هنا كثيرة بدءاً من محصول القطن مروراً بمحاصيل الحبوب وصولاً إلى مستلزمات الإنتاج وأكثر من ذلك هجرة اليد العاملة وارتفاع تكاليف المتوفر منها.

الأسباب التي تقف وراء عدم تنفيذ الخطط الزراعية باتت معروفة وفي مقدمتها عدم توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي وصعوبة نقلها من منطقة إلى أخرى إضافة لارتفاع أسعارها في السوق السوداء وعدم توفر حوامل الطاقة من محروقات وكهرباء لتشغيل محركات ضخ المياه وهجرة اليد العاملة ولاسيما الفنية منها وارتفاع تكاليف الأيدي العاملة وعدم توفرها إضافة إلى عدم حصول الإخوة الفلاحين والمزارعين على التمويل اللازم لتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي.

اليوم نحن أمام قرار رفع أسعار الأسمدة الذي سينعكس سلباً على الإنتاج الزراعي وعلى الفلاحين وحياتهم الاجتماعية، والصوت الذي ارتفع من الاتحاد العام للفلاحين يؤكد أن المنظمة الفلاحية لم يكن لديها أي علم برفع السعر من المصرف الزراعي وصدر القرار بشكل مفاجئ للاتحاد، وأكثر من ذلك المصرف الزراعي يعول المناطق الواقعة تحت السيطرة بالأسمدة، على حين لا يقوم بتمويل المناطق الخارجة عن السيطرة.

من حق الاتحاد العام للفلاحين أن يساند الفلاح، ولذلك أن يرفع رئيس الاتحاد العام للفلاحين مذكرة لرئيس الحكومة يشرح من خلالها منعكسات القرار على الفلاحين فهذا أضعف الإيمان ولاسيما أن بعض تجار الأسمدة في السوق السوداء رفعوا أسعارها فوراً بمجرد صدور القرار لتحقيق مكاسب كبيرة.

الفلاح يسعى لمواجهة الظروف الصعبة والتغلب عليها ويحرص على استمرار الحياة في القطاع الزراعي ليصطدم برفع أسعار الأسمدة مع بداية المواسم الزراعية ولاسيما القمح، لكن رغم ذلك النشاط الزراعي هو الآخر يسير في طريق الانحسار على الحصار والمهم أن هذا النشاط يقل مستمراً بالحياة رغم كل أشكال الاستهداف ورغم التحديات المستمرة لأن الزراعة سلاح مؤثر في مواجهة التحديات وذلك هي أولوية أولى ولا تحتتمل أي تقصير أو إهمال أو تأجيل الحلول المطلوبة.



ماركات مشهورة مزورة في أسواقنا

أكريم لـ«الوطن»: لا نستطيع ملاحقة مزوري الماركات غير المسجلة في سورية وبضائعنا تقلد في دول أخرى



جلنار العلي

أكريم في تصريح لـ«الوطن»، أن القانون يخالف من يزور الماركات الأخرى المحلية والعالمية لكن بشرط أن تكون مسجلة في سورية، ويعاقب المخالف قضائياً وتحجز بضاعته من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مشيراً إلى عدم إمكانية مخالفة وملاحقة من يقلدون الماركات العالمية غير المسجلة في وزارة التجارة الداخلية أو تلك التي لا تفرض نظام حماية لها، إلا في حال عدم أصحاب هذه الماركات إلى مقاضاة الشخص المخالف، معتبراً أن بعض التجار يعتمدون عادة على تزوير الماركات التجارية بسهولة بيعها وتسويقها وخاصة بالنسبة للماركات التي تمتلك تاريخاً طويلاً.

وأشار أكريم إلى عدم وجود تزوير على مستوى كبير للمواد الغذائية في سورية، لأن ضررها يكون مباشراً على المستهلك، لافتاً إلى انتشار قطع تديول مزورة في الأسواق للسيارات الصينية والتابوتية، وهي لا تضر بشكل كبير لأنه من المفترض أن يتم شراء قطع فرسسية للسيارات الفرنسية وإيطالية للسيارات الإيطالية، مبيّناً أن هذه المواد دخلت إلى الأسواق السورية إما عن طريق التلاعب بالعملة خلال دخولها عبر المنافذ الحدودية أو دخلت بواسطة التهريب عن طريق لبنان مثلاً.

وفي سياق متصل، أشار أكريم أن دور حماية التاجر والمستهلك يعود إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حصراً، ولكن يتركز دور المؤسسة على التعاون مع الوزارة لحماية بعض الصناعات في سورية.

اجتماع في وزارة التموين من أجل تسعير البيض

المربون: التكلفة أصبحت بحدود ٢٠ ألف ليرة للكرتونة.. والتموين غير راضية عن رفع السعر



إمام محفوق

كشف عضو لجنة مربي الدواجن السابق حكمت حداد أن سعر صوص التربية انخفض في السوق بشكل كبير خلال الشهر الحالي وبيع اليوم في السوق بسعر ألف ليرة بعد أن كان يباع منذ نحو الشهر بحدود ٤٥٠٠ ليرة، مرجعاً السبب في انخفاض سعره لعدم رغبة المربين بشرائه نتيجة لارتفاع التكاليف.

وتوقع حداد أن ينخفض إنتاج الفروج بشكل كبير خلال الشهرين القادمين ونقل نسبة المربين الذين يعملون بالتربية نتيجة ازدياد الخسائر التي يتكبدها وعدم رغبتهم بالتربية.

وأكد حداد في تصريح لـ«الوطن» أن هناك ندرة واضحة ونقصاً في توفر كمية فول الصويا في الأسواق تهايك عن عدم استيرادها من التجار الأمر الذي أدى إلى وصول سعر الطن الواحد لحدود ٦٠٣ ملايين ليرة بعد أن كان سعره منذ ثلاثة أشهر بحدود ٣ ملايين، موضحاً أن التجار يشتغلون بنقص المادة وبيعونها بالسعر الذي يخلو لهم من دون وجود أي رقيب عليهم.

ولفت إلى أن مادة الذرة متوفرة في السوق وسعر طن الذرة المستوردة اليوم بحدود ٢,٨ مليون ليرة والذرة المحلية بحدود ٢ مليون، لكن المشكلة بعدم توفر مادة كسبة فول الصويا.

وأشار إلى أن كلفة كيلو الفروج الحي اليوم

سعر كل الليرة وليس الفروج والبيض فقط. وأوضح أن المداخن لا تلتزم بالتسعيرة المحددة من وزارة التجارة الداخلية وتبيع بسعر أعلى، مشيراً إلى أنه من غير المعقول أن تتم محاسبة المربي في حال قام برفع السعر ولم يلتزم بالتسعيرة التموينية المحددة باعتباره أنه يخسر ومن غير المعقول محاسبته وتنظيم ضبط بحقه.

وبين أنه عقد اجتماع أمس في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مع مربي الدواجن من أجل التشاور لإصدار نشرة أسعار جديدة للفروج والبيض، وتحدث المربون خلال الاجتماع إلى أن كلفة كرتونة البيض اليوم أصبحت بحدود ٢٠ ألف ليرة ومن غير المنطقي أن يتم تحديد تسعيرة أقل من ذلك لكل مربية التسعير في الوزارة مربية أن تحدد السعر بأقل من الكلفة وغير خجشي والحلول الفورية لن تجدي. وقال المعقالي: إن المشكلة الحقيقية التي يجب حلها، هي



سورية تطلق «التوقيع الرقمي»

«الهيئة» لـ«الوطن»: أفضل تقنية للتعريف بهوية الأفراد والكيانات وأهميته تكمن في الانتقال نحو التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي



الوطن

كشف مصدر في الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة أن الهيئة بدأت بإطلاق مشروع التوقيع الرقمي للجهات العامة نهاية عام ٢٠١٣، وفي عام ٢٠١٦ قامت بتوقيع عقد مع الجانب الروسي لبناء سلطة تصديق وطنية وسلطة وحماية كويتية بكل مكوناتها الفرعية من سلطة تسجيل وسلطة تحقق والختم الزمني وفق أفضل الممارسات العالمية.

وأضاف المصدر: إنه نظراً للظروف الصعبة التي تمر بها سورية صدر أمر المباشرة بالمعقد منتصف عام ٢٠١٨ لكن وبسبب العقوبات واجحة كورونا تأخر تسليم المشروع حتى بداية ٢٠٢٢، لافتاً إلى أن المشروع بات حالياً بالخدمة ويقدم خدماته للجهات العامة والخاصة على حد سواء.

وبين المصدر أن التوقيع الرقمي هو عبارة عن مجموعة بيانات تدرج على وثيقة إلكترونية مثل العقود والاتفاقيات وأوامر البيع والشراء أو أي مراسلات إلكترونية حيث أصبحت السلع التي تحمل اسم «صنع في الصين» ماركة مهمة.

وأشار أكريم إلى عدم وجود تزوير على مستوى كبير للمواد الغذائية في سورية، لأن ضررها يكون مباشراً على المستهلك، لافتاً إلى انتشار قطع تديول مزورة في الأسواق للسيارات الصينية والتابوتية، وهي لا تضر بشكل كبير لأنه من المفترض أن يتم شراء قطع فرسسية للسيارات الفرنسية وإيطالية للسيارات الإيطالية، مبيّناً أن هذه المواد دخلت إلى الأسواق السورية إما عن طريق التلاعب بالعملة خلال دخولها عبر المنافذ الحدودية أو دخلت بواسطة التهريب عن طريق لبنان مثلاً.

وفي سياق متصل، أشار أكريم أن دور حماية التاجر والمستهلك يعود إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حصراً، ولكن يتركز دور المؤسسة على التعاون مع الوزارة لحماية بعض الصناعات في سورية.

وقال المصدر إن التوقيع الرقمي يعتبر أهم تقنية وأكثرها موثوقية للتعريف بهوية الأفراد والكيانات الطبيعية والاعتبارية، خاصة أخرى، يتم من خلالها ربط هوية الشخص (موقع الوثيقة) مع الوثيقة أو البيانات الموقعة نفسها بطريقة تمنع مستلم الوثيقة أو البيانات الموقعة رقمياً إمكانية التحقق من صحة التوقيع المدرج عليها بشكل أكيد، موضحاً أن التوقيع الرقمي كمشروع يقدم الشهادات الرقمية للجهات العامة بصفتهم الوظيفية، كما أنه سيتم منح الرخص اللازمة للقطاع الخاص لبناء سلطات تصديق فرعية موقعة من السلطة الوطنية.

وقال المصدر إن التوقيع الرقمي هو عبارة عن مجموعة بيانات تدرج على وثيقة إلكترونية مثل العقود والاتفاقيات وأوامر البيع والشراء أو أي مراسلات إلكترونية حيث أصبحت السلع التي تحمل اسم «صنع في الصين» ماركة مهمة.

وأشار أكريم إلى عدم وجود تزوير على مستوى كبير للمواد الغذائية في سورية، لأن ضررها يكون مباشراً على المستهلك، لافتاً إلى انتشار قطع تديول مزورة في الأسواق للسيارات الصينية والتابوتية، وهي لا تضر بشكل كبير لأنه من المفترض أن يتم شراء قطع فرسسية للسيارات الفرنسية وإيطالية للسيارات الإيطالية، مبيّناً أن هذه المواد دخلت إلى الأسواق السورية إما عن طريق التلاعب بالعملة خلال دخولها عبر المنافذ الحدودية أو دخلت بواسطة التهريب عن طريق لبنان مثلاً.

وفي سياق متصل، أشار أكريم أن دور حماية التاجر والمستهلك يعود إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حصراً، ولكن يتركز دور المؤسسة على التعاون مع الوزارة لحماية بعض الصناعات في سورية.

أهم الفوائد المحققة هو تحديد الهوية والمصادقة وعدم الإنكار وسلامة البيانات وكشف أي تعديل يطرأ عليها، داعياً الراغبين من مقدمي خدمات التصديق من القطاع الخاص إلى الحصول على ترخيص من الهيئة، والتقدم بطلب للهيئة التي تقوم بدورها بدراسته ومدى تحقيقه للضوابط والنواظف الخاصة بالتسجيل فنياً وإدارياً ومالياً لمخ مقدم الطلب الترخيص اللازم في الخدمة وهو معتمد وفق القانون رقم ٤/٢٠٠٩.

وقال المصدر إن التوقيع الرقمي هو عبارة عن مجموعة بيانات تدرج على وثيقة إلكترونية مثل العقود والاتفاقيات وأوامر البيع والشراء أو أي مراسلات إلكترونية حيث أصبحت السلع التي تحمل اسم «صنع في الصين» ماركة مهمة.

وأشار أكريم إلى عدم وجود تزوير على مستوى كبير للمواد الغذائية في سورية، لأن ضررها يكون مباشراً على المستهلك، لافتاً إلى انتشار قطع تديول مزورة في الأسواق للسيارات الصينية والتابوتية، وهي لا تضر بشكل كبير لأنه من المفترض أن يتم شراء قطع فرسسية للسيارات الفرنسية وإيطالية للسيارات الإيطالية، مبيّناً أن هذه المواد دخلت إلى الأسواق السورية إما عن طريق التلاعب بالعملة خلال دخولها عبر المنافذ الحدودية أو دخلت بواسطة التهريب عن طريق لبنان مثلاً.

وفي سياق متصل، أشار أكريم أن دور حماية التاجر والمستهلك يعود إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حصراً، ولكن يتركز دور المؤسسة على التعاون مع الوزارة لحماية بعض الصناعات في سورية.

تصدير ٢٥ براد خضار وفواكه يومياً

جمعية حماية المستهلك: الخطاب الاقتصادي «خشبي» وتجب الاستعانة بخبراء الاقتصاد

هنا غانم

وصف رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي ما يحدث في الأسواق من ارتفاع الأسعار بأنه فوضى وانقلات لم يعد مسموح بهما، لافتاً إلى أننا نتفق على الغلاء طال كل دول العالم لكن الوضع في الأسواق أصبح مزياً نظراً لضعف القوة الشرائية للمواطن لكن في الوقت نفسه نجد أن كل ما تتادى به الحكومة من حلول (ترقيع) بعيد عن إستراتيجية تحسين الواقع المعيشي للمواطن وتأمين احتياجاته.

ورأى المعقالي أن الحكومة شريك في ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية وغيرها موضحاً أن الفرق بالأسعار كان يختلف من شارع إلى آخر ومن حي إلى آخر، أما اليوم فالأسعار تختلف بالشارع نفسه بين محل وآخر.

وأضاف: ماذا يفعل أصحاب المحال عندما تفرض عليهم ضرائب بالملايين بالتاكيد سيكون رفع الأسعار هو المنفذ لهم والمستهلك هو المتضرر أولاً وأخيراً.. ولضبط السعر يجب أولاً وضع خطة إستراتيجية لتأمين مستلزمات الإنتاج وصولاً إلى ضبط الأسعار المتفاوتة بين سوق المهال والمحال التجارية.

وطالب المعقالي من أصحاب القرار باتخاذ إجراءات إسعافية والاستعانة بخبراء الاقتصاد وعدم الاعتماد على القرارات المجرية لديهم، مبيّناً أن الخطاب الاقتصادي اليوم خشبي والحلول الفورية لن تجدي. وقال المعقالي: إن المشكلة الحقيقية التي يجب حلها، هي



والضرائب والرسوم التي تعتبر سبباً في ارتفاع الأسعار حتى باتت أسعار الكلفة الداخلية للسلع تضاهي أسعار السلع المستوردة الأمر الذي يزيد الأعباء على المواطن. ولف المعقالي إلى أنهم تقدموا للحكومة بعدة مقترحات تساهم في تخفيض الأسعار أولها تأمين الأعلاف

ستقوم بتأمين المطلوب من شهادات رقمية وخدماتها، أما بالنسبة للقطاع الخاص فحالياً لا يتوفر مزود تصديق رقمي للقطاع الخاص وهو بانتظار قيامه بالحصول على الرخصة اللازمة من الهيئة، علماً أن الهيئة جاهزة لمنح الرخصة للراغبين وستقوم بتقديم خدمات الشهادة الرقمية للقطاع الخاص من خلال التواصل مع الهيئة بشكل مباشر.

وأشار إلى أن أهمية التوقيع الرقمي تكمن في الانتقال نحو التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، حيث لا بد لأي منظومة تعمل بالتجارة الإلكترونية أو أي خدمة أخرى ضمن إطار الاقتصاد الرقمي أن تحتاج إلى آلية للتحقق الصحيح من هوية المتعاملين، ولضمان سلامة البيانات المتراصة ضمن الخدمات المتنوعة، لافتاً إلى أنه من أهم أشكال خدمة التوقيع الرقمي التي تقدمها الهيئة هو (توقيع وثيقة) التي يضمن أن البيانات ما زالت بحالتها كما كانت عند التوقيع ولم يطرأ عليها أي تعديل، كما يمكن هذا التوقيع من تعريف هوية موقع هذه البيانات، علماً أنه مطبق حالياً لا يتوفر مزود تصديق رقمي للقطاع الخاص وهو بانتظار قيامه بالحصول على الرخصة اللازمة من الهيئة، علماً أن الهيئة جاهزة لمنح الرخصة للراغبين وستقوم بتقديم خدمات الشهادة الرقمية للقطاع الخاص من خلال التواصل مع الهيئة بشكل مباشر.

وأشار إلى أن أهمية التوقيع الرقمي تكمن في الانتقال نحو التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، حيث لا بد لأي منظومة تعمل بالتجارة الإلكترونية أو أي خدمة أخرى ضمن إطار الاقتصاد الرقمي أن تحتاج إلى آلية للتحقق الصحيح من هوية المتعاملين، ولضمان سلامة البيانات المتراصة ضمن الخدمات المتنوعة، لافتاً إلى أنه من أهم أشكال خدمة التوقيع الرقمي التي تقدمها الهيئة هو (توقيع وثيقة) التي يضمن أن البيانات ما زالت بحالتها كما كانت عند التوقيع ولم يطرأ عليها أي تعديل، كما يمكن هذا التوقيع من تعريف هوية موقع هذه البيانات، علماً أنه مطبق حالياً لا يتوفر مزود تصديق رقمي للقطاع الخاص وهو بانتظار قيامه بالحصول على الرخصة اللازمة من الهيئة، علماً أن الهيئة جاهزة لمنح الرخصة للراغبين وستقوم بتقديم خدمات الشهادة الرقمية للقطاع الخاص من خلال التواصل مع الهيئة بشكل مباشر.

وأشار إلى أن أهمية التوقيع الرقمي تكمن في الانتقال نحو التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، حيث لا بد لأي منظومة تعمل بالتجارة الإلكترونية أو أي خدمة أخرى ضمن إطار الاقتصاد الرقمي أن تحتاج إلى آلية للتحقق الصحيح من هوية المتعاملين، ولضمان سلامة البيانات المتراصة ضمن الخدمات المتنوعة، لافتاً إلى أنه من أهم أشكال خدمة التوقيع الرقمي التي تقدمها الهيئة هو (توقيع وثيقة) التي يضمن أن البيانات ما زالت بحالتها كما كانت عند التوقيع ولم يطرأ عليها أي تعديل، كما يمكن هذا التوقيع من تعريف هوية موقع هذه البيانات، علماً أنه مطبق حالياً لا يتوفر مزود تصديق رقمي للقطاع الخاص وهو بانتظار قيامه بالحصول على الرخصة اللازمة من الهيئة، علماً أن الهيئة جاهزة لمنح الرخصة للراغبين وستقوم بتقديم خدمات الشهادة الرقمية للقطاع الخاص من خلال التواصل مع الهيئة بشكل مباشر.

وفي سياق متصل، أشار أكريم أن دور حماية التاجر والمستهلك يعود إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حصراً، ولكن يتركز دور المؤسسة على التعاون مع الوزارة لحماية بعض الصناعات في سورية.

والأهم أن تكون هناك رقابة على المواد الغذائية لأنه في ظل الغلاء المواطن يتجه إلى السعر الأرخص وهذه المواد لألسف موجودة في الأسواق لكنها غير مطابقة للمواصفات القياسية السورية، مبيّناً أن مشكلة الغلاء مستمرة وستبقى ما دامت لا يوجد حلول جذرية وأن ارتفاع الأسعار متواتر لعدة أسباب أولها عدم استقرار سعر الصرف، وارتفاع أجور الشحن، وكذلك الرسوم الجمركية، وانقطاع البنزين وارتفاع أسعار المشتقات النفطية بشكل عام، كذلك موضوع حوامل الطاقة الأمر له تأثير على ارتفاع الأسعار، كل ذلك ساهم في فوضى الأسعار.

وعن أوضاع أسعار الخضار والفواكه في الأسواق أكد محمد المعاد رئيس لجنة مصدري الخضار والفواكه في غرفة تجارة دمشق أن هناك تذبذباً في أسعار السلع والمواد الغذائية لكن الأسعار في سوق الهال أرخص بأضعاف عن الأسواق خارج السوق.

وعن تصدير الخضار والفواكه أشار المعقالي إلى أن حركة التبادل التجاري عبر معبر حدود جابر إلى دول الخليج العربي لا بأس بها خلال المرحلة الراهنة، حيث تصل إلى نحو ٢٥٠ براداً يومياً، موضحاً أنه خلال الأسبوع الماضي تم تصدير نحو ٥٠٠ ألف طن من الخضار والفواكه إلى دول الخليج، وعن انعكاس ذلك على المواطن أوضح المعقالي أنه من الطبيعي أن ينحس انخفاض أو زيادة التصدير بشكل أو آخر على أسعار السلع، مشيراً إلى أننا بحاجة للتصدير وهو أمر مهم وضروري في حركة السوق لتأمين القطع الأجنبي.